

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الأربعون

٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: استعراض البرامج:

تغير المناخ والإحصاءات الرسمية

تقرير مكتب الإحصاءات الأسترالي عن تغير المناخ والإحصاءات الرسمية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لطلب قدمته اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين (E/2008/24)، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير مكتب الإحصاءات الأسترالي الذي يتضمن استعراضا برنامجيا لتغير المناخ والإحصاءات الرسمية. وهو يتضمن، استنادا إلى المشاورات الواسعة التي أجريت، استعراضا وتحليلا لاحتياجات المستعملين والتحديات التي يواجهونها. ويستكشف المجالات التي يمكن فيها أن تقدم الإحصاءات الرسمية إسهاما وتعطي قيمة مضافة لتحليل الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ وما يتصل بذلك من تدابير التكيف والتخفيف. ويعرض توصيات محددة لتعميم مراعاة تغير المناخ في الإحصاءات الرسمية على المستويين الوطني والدولي. وقد تود اللجنة إبداء آراءها بشأن مضمون التقرير وتقديم توصيات بشأن العمل الذي سيُضطلع به مستقبلا في هذا المجال.

* E/CN.3/2009/1



أولا - الولاية والمعلومات الأساسية

١ - ساهمت الأدلة العلمية الموثوقة والأحداث المناخية التي وقعت مؤخرا في رفع مسألة تغير المناخ إلى مكان الصدارة في جدول الأعمال السياسي. وأصبح هناك اتفاق واسع النطاق على أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية قد ساهمت في تغير المناخ وأن تغير المناخ يمكن أن يؤثر تأثيرا بالغا على البيئة والاقتصاد والمجتمع. وتتمثل إحدى المهام العديدة المناطة بالمكاتب الإحصائية الوطنية في دعم قياس وتحليل الدوافع الكامنة وراء تغير المناخ وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وما يتصل بذلك من تدابير التخفيف والتكيف، ومن ثم تحسين دعم وضع السياسات وصنع القرارات بصورة مستنيرة.

٢ - وكانت اللجنة الإحصائية قد طلبت في دورتها التاسعة والثلاثين إجراء استعراض بشأن السبل التي يمكن من خلالها أن تساهم الإحصاءات الرسمية بشكل أفضل في النقاش المتعلق بتغير المناخ. واستجابة لهذا الطلب، وجهت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة دعوة إلى مكتب الإحصاءات الأسترالي لإجراء هذا الاستعراض.

٣ - وجدير بالذكر أن هذا الاستعراض يختلف عن الاستعراضات البرنامجية السابقة التي ناقشتها اللجنة الإحصائية لأنه يتعلق بمسألة وليس بمجال معين في ميدان الإحصاءات. وتغطي الإحصاءات المهمة واللازمة لفهم أسباب وآثار تغير المناخ وما يتصل به من تدابير العديد من مجالات الإحصاءات الرسمية، إن لم يكن معظمها. وفي الوقت الراهن، تهتم الأوساط الدولية المعنية بالإحصاءات الرسمية بمسائل تغير المناخ على نحو غير منهجي. وعلى المستوى الوطني، تختلف درجة الاهتمام من بلد لآخر. فهناك عدد قليل من البلدان التي تهتم بهذه المسألة اهتماما نشطا؛ في حين تهتم بها بعض البلدان الأخرى من حين لآخر أو بصورة هامشية، أما الغالبية فلا تعنى بها على الإطلاق. ومع ذلك، يبقى للمكاتب الإحصائية الوطنية دور هام في توفير المعلومات الإحصائية لأغراض الرصد والتحليل المتصلين بتغير المناخ وثمة الكثير من الإحصاءات الرسمية المتوفرة التي يمكن استخدامها في هذا الصدد. وثمة أيضا فجوات يتعين على الأوساط المعنية بالإحصاءات الرسمية ردمها، ومجالات يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تتعاون فيها مع آخرين لردم هذه الفجوات. وهناك عمل ينبغي القيام به دوليا لكفالة أفضل استخدام للمعايير والمنهجيات في دعم تحليل تغير المناخ، وكذلك على مستوى التعاون مع الهيئات الدولية المعنية بالسياسات بشأن احتياجاتها الإحصائية.

٤ - ونوقشت هذه المسائل في المؤتمر المعني بتغير المناخ والإحصاءات الرسمية المعقود في أوسلو، من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد حضر المؤتمر ١١٥ مشاركا يمثلون ٥٥ بلدا و ١٥ منظمة دولية. واتفق المؤتمر على ضرورة وضع برنامج عمل لزيادة استخدام

الإحصاءات الرسمية في مجال سياسات تغير المناخ ورصده. بيد أنه أشار إلى أن تطور الإحصاءات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ يجب أن يتم بصورة طبيعية. إذ يجب أن تلمس البلدان في نفسها الحاجة والإرادة لوضع هذه الإحصاءات، وإن تم ذلك بدعم من جهات أخرى، للمساعدة في تطوير القدرات. وينبغي للجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن تشجع المكاتب الإحصائية الوطنية على الاهتمام بالإحصاءات المتصلة بتغير المناخ، وذلك عن طريق توفير التوجيه في هذا الصدد. وينبغي وضع برنامج عمل إحصائي عالمي يراعي تفاوت قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية، وذلك عن طريق عملية تشاورية فيما بين الأوساط العالمية المعنية بالإحصاءات الرسمية ومستعملي الإحصاءات الرسمية على المستويين العالمي والوطني.

٥ - وشكل مشروع برنامج العمل الذي وُضع أثناء مؤتمر أوصلو وبعده نقطة انطلاق للتوصيات الواردة في هذا الاستعراض. ومنذ مؤتمر أوصلو، جرت مناقشات لاحقة بشأن التوصيات فيما بين المشاركين في المؤتمر، وداخل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وفي لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية وفي المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية والإحصاءات الرسمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في سيول، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي حين تستند هذه التوصيات بدرجة كبيرة إلى تلك المشاورات، فإنها تعبر عن وجهات نظر الجهة المستعرضة للبرامج، وبالتالي فإنها تقدّم إلى اللجنة على هذا الأساس لكي تنظر فيها.

٦ - أُعد هذا الاستعراض وفقا للهيكل التالي. يصف الفرع ثانيا من التقرير هدف الاستعراض البرنامجي. ويعرض الفرع ثالثا الإطار العلمي والسياسي وما يتصل بذلك من احتياجات ذات صلة بالبيانات. ويتضمن الفرع رابعا مناقشة بشأن دور الإحصاءات الرسمية في سياق تغير المناخ. ويشكل الفرع خامسا جوهر الاستعراض حيث يتناول مناقشة احتياجات المستعملين ويقترح توصيات لتلبية هذه الاحتياجات. ويناقش الفرع سادسا مسألتَي التنسيق والإدارة. ويورد الفرع سابعا موجزا للتوصيات. ويتعين ترتيب الأولويات وتحديد الجداول الزمنية. وترد بعض الآراء بشأن هذا الموضوع في الفرع ثامنا. ويختتم الاستعراض بنقاط للمناقشة في الفرع تاسعا.

ثانيا - هدف الاستعراض البرنامجي

٧ - يهدف هذا الاستعراض إلى تحديد الطريقة التي يمكن بها استخدام الإحصاءات الرسمية لأغراض القياس والتحليل فيما يتعلق بتغير المناخ ووضع توصيات وإجراءات لتعميم مراعاة ظاهرة تغير المناخ في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم تعزيز دور الإحصاءات الرسمية والمكاتب الإحصائية الوطنية في هذا المجال. ويشمل ذلك قيام المكاتب الإحصائية الوطنية بزيادة

مشاركتها الاستباقية في توفير الخدمات الإحصائية لأغراض وضع السياسات وصنع القرارات ذات الصلة بتغير المناخ على المستوى الوطني، فضلا عن زيادة مشاركة الأوساط الإحصائية الدولية في الأنشطة الدولية المتعلقة بتغير المناخ. وتحقيقا لهذا الهدف، يلزم وضع برنامج عمل لدعم الجهود الإحصائية العالمية في مجال تغير المناخ وتعزيز القدرات الوطنية.

ثالثا - الإطار العلمي والسياسي

٨ - أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٨٨. والفريق عبارة عن هيئة علمية، حيث تستند المعلومات التي يقدمها إلى أدلة علمية وتعكس وجهات النظر الرائجة في الأوساط العلمية. ويقوم الفريق بإعداد تقارير تقييم دورية بشأن المعلومات العلمية ذات الصلة بتغير المناخ الناشئ عن النشاط البشري والتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ بفعل النشاط البشري وخيارات التكيف والتخفيف. وتعتمد هذه التقييمات بدرجة كبيرة على نماذج تغير المناخ التي تستند كثيرا إلى البيانات، ولا سيما في مجالات من قبيل السكان والنمو الاقتصادي واستخدام الطاقة.

٩ - وقد كان لاستنتاجات تقرير التقييم الأول للفريق الصادر في عام ١٩٩٠ دور حاسم في الإفضاء إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي فُتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، وبدأ نفاذها في عام ١٩٩٤، وتكاد تكون عضويتها اليوم عالمية، حيث صدق عليها ١٩٢ بلدا. وتتيح هذه الاتفاقية الإطار السياسي العام لمعالجة مسألة تغير المناخ.

١٠ - وتشكل الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ معاهدة بيئية دولية تهدف إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي. وبموجب الاتفاقية، تقوم الحكومات بجمع وتبادل المعلومات بشأن انبعاثات غازات الدفيئة والسياسات الوطنية وأفضل الممارسات؛ وإطلاق استراتيجيات وطنية لمواجهة انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع الآثار المتوقعة، بما في ذلك توفير الدعم المالي والتقني للبلدان النامية؛ والتعاون في الاستعداد للتكيف مع آثار تغير المناخ.

١١ - ولا تضع الاتفاقية في صيغتها الأصلية أي حدود إلزامية بشأن انبعاثات غازات الدفيئة لفرادى البلدان ولا تتضمن أي أحكام للإنفاذ؛ وبالتالي، فإنها تعتبر غير ملزمة قانونا. وبدلا من ذلك، أوردت المعاهدة أحكاما تنص على إضافة ملحقات للتحديث (تسمى "بروتوكولات") تتضمن حدودا إلزامية للانبعاثات. ويتمثل التحديث الرئيسي في بروتوكول كيوتو. إذ يحدد بروتوكول كيوتو تعهدات ملزمة قانونا بتخفيض غازات الدفيئة

الأربعة (وهي ثنائي أكسيد الكربون والميثان وأكسيد ثنائي النتروجين وسادس فلوريد الكبريت) ومجموعتين من الغازات (هي مركبات الهيدروفلورو كربون والهيدروكربون المشبع بالفلور) التي تنتجها البلدان (المصنعة) المدرجة في "المرفق الأول"، فضلا عن تعهدات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتمد بروتوكول كيوتو في كيوتو، اليابان، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وبدأ نفاذه في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية التي صدقت على بروتوكولها حتى الآن ١٨٣ طرفا.

١٢ - وموجب الاتفاقية، يتعين على البلدان أن تحقق أهدافها بوسائل في مقدمتها اتخاذ تدابير وطنية. بيد أن بروتوكول كيوتو يقدم لها وسيلة إضافية لبلوغ أهدافها بواسطة ثلاث آليات تستند إلى السوق، وهي: مقايضة الانبعاثات وآلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك.

١٣ - واتفقت الأطراف في الاتفاقية خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في بالي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على تكثيف الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ ووضع التدابير والالتزامات التي ينبغي أن يتقيد بها العالم بعد انتهاء مرحلة الالتزام الأولى من بروتوكول كيوتو في نهاية عام ٢٠١٢. واتخذت القرار بشأن كل من الجدول الزمني والعناصر الرئيسية لصفحة أقوى بشأن تغير المناخ، بما في ذلك رؤية مشتركة طويلة الأجل وتعزيز العمل بشأن لبنات البناء الأربع التي تتمثل في التخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل.

١٤ - والمقصود بالتخفيف هو اتخاذ تدابير تخفض انبعاثات غازات الدفيئة في محاولة لإبطاء عملية تغير المناخ. ويتحمل الإنسان مسؤولية خفض مصادر غازات الدفيئة أو تحسین وسائل تصريفها. وقد حدد الفريق العامل القطاعات الرئيسية للتخفيف في إمدادات الطاقة والنقل والبناء والصناعة والزراعة والحراجة وإدارة النفايات. وتتجلى فعالية تدابير التخفيف في مدى انخفاض الانبعاثات. ولا بد من توافر بيانات دقيقة ومتسقة وقابلة للمقارنة دوليا بشأن انبعاثات غازات الدفيئة لكي يتمكن المجتمع الدولي من اتخاذ أفضل التدابير للتخفيف من حدة تغير المناخ. ويتم حساب انبعاثات غازات الدفيئة استنادا إلى طائفة واسعة من الإحصاءات المفصلة للأنشطة، مع الاستعانة بمعاملات الانبعاث.

١٥ - ويتمثل التكيف في إدخال تعديل على النظم الطبيعية أو الإنسانية لمواجهة المؤثرات المناخية الفعلية أو المرتقبة وآثارها على نحو يخفف من الضرر أو ينطوي على اغتنام الفرص المفيدة. وإدراج التكيف في عملية بالي، اعترف السياسيون بأنه لن يكون بالإمكان عكس عملية الاحترار العالمي الجارية، وأنه سيلزم اتخاذ خطوات لخفض تأثيرات تغير المناخ على سكان العالم ورصد فعالية هذه الخطوات. ومن شأن الإحصاءات أن تساعد في تحديد

المجالات التي يمكن أن تشهد أشد التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ، فضلا عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتدابير التكيف المتخذة.

١٦ - وينطوي نقل التكنولوجيا على مجموعة واسعة من العمليات تشمل تدفقات الدراية الفنية والخبرة والمعدات المتعلقة بتخفيف تغير المناخ والتكيف معه، وذلك فيما بين مختلف أصحاب المصلحة. ويحدّد بوصفه أداة هامة لجميع البلدان، وخصوصا لأقل البلدان نمواً أو أكثر البلدان عرضة لخطر تغير المناخ، حيث يتيح لها أفضل التكنولوجيات المتوافرة لمساعدتها على خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ. ويمكن تعقب بعض مراحل عملية نقل التكنولوجيا وآثارها بواسطة الإحصاءات.

١٧ - ولأغراض التعاون الطويل الأجل لمواجهة تغير المناخ في المستقبل، ستحتاج البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية إلى مساعدة مالية كبيرة لتحقيق التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا. وستحتاج بالتالي إلى تقييم الترتيبات الراهنة للمساعدة المالية بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها، فضلا عن الخيارات المطروحة في المفاوضات الجارية بشأن استثمار دولي إضافي وتدفقات مالية لمواجهة تغير المناخ. وسيحتاج المناخون إلى معلومات تساعدهم على توجيه استخدام الأموال بأفضل صورة ممكنة. وينبغي أن يكون للإحصاءات دور في هذا الصدد.

١٨ - وفيما يتعلق بالتزامات تقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية، تستند اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. إذ يتعين على جميع الأطراف في الاتفاقية أن تضع جرودا وطنية لانبعاثات غازات الدفيئة وتقوم بتحديثها دوريا ونشرها وإتاحتها باستخدام منهجيات قابلة للمقارنة يضعها الفريق. وتُستعرض هذه الجرود بصورة منتظمة. وتُلزَم البلدان المدرجة في المرفق ١ بتقديم تقارير سنوية. أما البلدان غير المدرجة في المرفق ١، فتُشجّع على استخدام مبادئ الفريق التوجيهية للممارسة الجيدة، ويُتوقع منها أن تقدم تقارير لسنوات محددة. وتقدم جميع الأطراف في الاتفاقية بلاغات وطنية دورية إلى الهيئة المعنية بالاتفاقية تتضمن إلى جانب تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة تقييما للآثار وأوجه الضعف، ومعلومات بشأن تدابير التخفيف والتكيف.

رابعاً - دور الإحصاءات الرسمية في سياق تغير المناخ

١٩ - تتمثل المهام الرئيسية للإحصاءات الرسمية في توفير إحصاءات عالية الجودة لمختلف المستعملين؛ ووضع معايير إحصائية وحفظها ونشرها؛ وإعداد إحصاءات متكاملة. وهذه المهام مترابطة إذ يمكن دمج البيانات التي يجري جمعها وتجميعها بناء على معايير إحصائية مناسبة، بحيث تشكل التصنيفات عمودها الفقري.

٢٠ - وفي سياق تغير المناخ، يعني ذلك أن تؤدي الإحصاءات الرسمية الأدوار التالية:

(أ) توفير أفضل البيانات المتاحة لاستخدامها في تقييم تغير المناخ ووضع السياسات وصنع القرارات، بما في ذلك البيانات الإحصائية الهامة للإسهام بها في جرد انبعاثات غازات الدفيئة ونماذج تغير المناخ؛

(ب) كفالة مراعاة مسائل تغير المناخ في عمليتي وضع وتعهد المعايير الإحصائية، وكفالة تعميم هذه المعايير خارج الإحصاءات الرسمية؛

(ج) وضع وتعميم أدوات إحصائية لإدماج المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل دعم تحليل أسباب وتأثيرات تغير المناخ والتدابير الأخرى ذات الصلة بالسياسات العامة.

٢١ - وفي الوقت الراهن، تساهم معظم المكاتب الإحصائية الوطنية مساهمة غير فعالة، وإن كان العديد من الإحصاءات التي يعدها الإحصائيون الرسميون لأغراض أخرى يفيد في تحليل تغير المناخ. وينبغي للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تتعاون مع مستعمليها لتحديد الطريقة المثلى التي يمكن أن تسهم بها الإحصاءات الرسمية، سواء بتحسين استعمال الإحصاءات الموجودة أو بتحديد الفجوات وإيجاد سبل ردمها.

٢٢ - وينطوي تغير المناخ على جوانب اجتماعية واقتصادية وبيئية ينبغي بحثها جميعاً. وهذه الجوانب مترابطة وينبغي إيجاد أدوات إحصائية لتحديد هذه الصلات. ويعتمد قياس درجة تغير المناخ وتأثيره المباشر اعتماداً واسعاً على مصادر من خارج النظام الإحصائي الرسمي. حيث تشمل هذه المصادر معلومات الأرصاد الجوية والمعلومات الهيدرولوجية ومختلف البيانات البيئية المادية وبيانات مستقاة من البحث العلمي. بيد أن تقييم تأثيرات تغير المناخ وتدابير التكيف والتخفيف المترتبة عليها يقتضي ربط هذه المعلومات بالإحصاءات المتوافرة بشأن السكان والأنشطة البشرية/الاقتصادية والبيئة لكي يتسنى تقييم التأثيرات على الاقتصاد والمجتمع والبيئة الطبيعية.

خامسا - توصيات بشأن تعزيز دور الإحصاءات الرسمية في مجال وضع السياسات وصنع القرارات ذات الصلة بتغير المناخ

ألف - تعميم مراعاة البعد المتعلق بتغير المناخ في الإحصاءات الرسمية

٢٣ - ينبغي تعميم مراعاة البعد المتعلق بتغير المناخ في الإحصاءات الرسمية وتعزيز قدرة البلدان على إعداد إحصاءات أساسية عالية الجودة لأغراض تحليل ظاهرة تغير المناخ وفقا لمفاهيم وتصنيفات موحدة. ويعني ذلك ضرورة استعراض الإحصاءات القطاعية مع مراعاة متطلبات الإبلاغ والتحليل في مجال تغير المناخ، وعلينا تقييم الحاجة إلى إدخال تعديلات على معايير الإحصائية (من مفاهيم وأساليب وتصنيفات ونود البيانات وعمليات الجدولة).

٢٤ - وينبغي إدماج هذه المهمة ضمن برنامج عمل اللجنة الإحصائية ثم إنجازها بوصفها جزءا لا يتجزأ من التنقيحات الجارية والمقبلة لمختلف البرامج والمعايير والتصنيفات الإحصائية القطاعية وبوصفها جزءا من برنامج بناء القدرات.

٢٥ - وينبغي تحديد الأولويات على أساس دور وأهمية المجال الإحصائي في عملية وضع السياسات وصنع القرارات المتعلقة بتغير المناخ. وبالنظر إلى أهمية دور قطاع استغلال الأراضي وتغيرات استغلال الأراضي والحراثة في انبعاثات غازات الدفيئة وتدابير تخفيفها والتكيف معها، ينبغي إعطاء الأولوية العليا للإحصاءات المتعلقة باستغلال الأراضي/الغطاء الأرضي، بما في ذلك وضع تصنيف دولي موحد لاستغلال الأراضي/الغطاء الأرضي واستعماله في التحليل المكاني.

٢٦ - وتشكل إحصاءات الطاقة مجالا آخر ذا أولوية. وتضطلع مجموعة أوسلو والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الطاقة بالعمل في هذا المجال، ويعكفان إلى جانب شعبة الإحصاءات على وضع التوصيات الدولية الجديدة لإحصاءات الطاقة ودليل مجمعي إحصاءات الطاقة المزمع إصداره، وذلك بهدف تحسين الإحصاءات الرسمية في مجال الطاقة. ويراعي هذا العمل احتياجات جرود الانبعاثات والجوانب الأخرى لإحصاءات الطاقة ذات الصلة بتغير المناخ.

التوصية ١:

كفالة إيلاء الاهتمام المناسب لمسائل تغير المناخ لدى وضع المعايير والتصنيفات الإحصائية الدولية ذات الصلة، مع التركيز بصورة خاصة على إحصاءات استغلال الأراضي/الغطاء الأرضي والطاقة.

باء - تعزيز دور الإحصاءات الرسمية في تجميع الجرود الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة

٢٧ - تشكل التقديرات الموثوقة للانبعاثات عنصرا رئيسيا في تصميم تدابير التخفيف ورصدها. ويتم حساب أو تقدير انبعاثات غازات الدفيئة على أساس البيانات المفصلة للأنشطة مع الاستعانة بعوامل الانبعاث. وبالنظر إلى أن هذه الحسابات تتطلب قدرا كبيرا من الإحصاءات الرسمية، فإنه ينبغي إشراك المكاتب الإحصائية الوطنية في هذه العملية (أ) من أجل تحسين فهم الاحتياجات الخاصة في مجال الإحصاءات؛ و (ب) مساعدة الجهات الفاعلة الأخرى (وزارات البيئة ومعاهد البحث وغيرها) على تحسين فهمها لدور المعايير والتصنيفات الإحصائية وميزة استخدامها وقيمتها المضافة.

٢٨ - وتحدد منهجية وضع جرود انبعاثات غازات الدفيئة الإحصاءات اللازمة لعمليات حساب الانبعاثات. ويتعين إجراء تقييم لمدى توافر هذه الإحصاءات. ولدى دراسة الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر في انبعاثات غازات الدفيئة، من المفيد النظر بصورة مستقلة في الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الأساسية من قبيل إمدادات الطاقة، وإنتاج السلع الصناعية والزراعة والحراجة والنقل والتجارة الدولية واستغلال الأراضي وإدارة المياه المستعملة والنفايات إلى غير ذلك. ويلزم إعداد إحصاءات مفصلة بشأن التدفقات المادية في هذه الأنشطة من أجل إعداد جرود دقيقة لانبعاثات غازات الدفيئة. وبناء على هذا التقييم، يمكن وضع توصيات بالاتفاق مع الجهات المسؤولة عن كل مجال من المجالات الإحصائية، وذلك لتحسين توافر البيانات اللازمة لوضع الجرود الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة.

٢٩ - ويقتضي الوفاء بمتطلبات جرود الانبعاثات التعاون بين مختلف أجزاء النظام الإحصائي ومشاركة قوية من المستعملين. كما يتطلب تجميع الإحصاءات المسهم بها وفقا لمعايير إحصائية تستوفي أيضا متطلبات جرود الانبعاثات وأغراض أخرى. وقد يتطلب الأمر أيضا إدخال بعض التنقيحات على المعايير الإحصائية لدعم المنهجية.

٣٠ - وسيختلف دور الإحصاءات الرسمية في جرود الانبعاثات من بلد لآخر؛ لكن دور المكاتب الوطنية الإحصائية والجهات المعنية بالإحصاءات الرسمية سيكون في معظم الحالات هو توفير بيانات الأنشطة الأساسية (أو جزء منها) لأغراض حسابات الانبعاثات. وفي بعض الحالات، قد تذهب أبعد من ذلك وتقوم بإجراء حسابات الانبعاثات على الأقل فيما يخص الانبعاثات ذات الصلة بإنتاج الطاقة واستخدامها. وهناك عدد قليل من المكاتب الإحصائية الوطنية المسؤولة عن تجميع الجرود برمتها. وسيتوقف الدور المحدد للمكتب الإحصائي الوطني على السياق المؤسسي للبلد المعني. ومهما تكن الحالة، يجب أن يكون لدى الإحصائيين الذين يقومون بهذا العمل فهم أساسي لفاهيم وأساليب إعداد جرود الانبعاثات وفقا لما حدده

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والصيغة المقررة لتقديم التقارير الوطنية إلى الهيئة المعنية باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٣١ - وارتأى مؤتمر أوصلو أن بإمكان المكاتب الإحصائية الوطنية أن تضطلع بدور أكبر في عملية تقدير انبعاثات غازات الدفيئة في معظم البلدان. فحيثما قامت المكاتب الإحصائية الوطنية بدور هام، كانت سهولة الوصول إلى البيانات والخبرة الإحصائية وتوافر مبادئ الجودة ميزة كبرى في إعداد جرود عالية الجودة لانبعاثات غازات الدفيئة. والشرط الأهم لتعزيز دور هذه المكاتب هو تحسين تعاونها على المستوى الوطني مع الجهات المسؤولة عن إعداد جرود الانبعاثات. وقد تكون هناك حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية للمكاتب الوطنية الإحصائية بشأن سبل إشراكها في إعداد جرود الانبعاثات. وينبغي إعداد جميع المبادئ التوجيهية بالتعاون مع الهيئة المعنية باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ حسب الاقتضاء)، وكذلك الشأن فيما يتعلق بأي مساعدة تقنية وبرامج تدريبية.

٣٢ - وباختصار، ينبغي للمكاتب الوطنية الإحصائية وغيرها من الجهات المعنية بالإحصاءات الرسمية أن تفهم إحصاءات الانبعاثات وطريقة حسابها. وعليها أن تفهم الاحتياجات المحددة فيما يتعلق بالإحصاءات القطاعية من قبيل الطاقة والنقل والصناعة والزراعة والحراجة واستغلال الأراضي والنفايات وغيرها من الإحصاءات، وتكفل إعداد إحصاءات أساسية على نحو يسمح باستخدامها لأغراض متعددة، بما في ذلك إعداد جرود الانبعاثات. ومن جهة أخرى، ينبغي تضييق فجوة اختلافات التصنيف بين المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من جهة والإحصاءات الرسمية من جهة أخرى من أجل الربط بين الانبعاثات والأنشطة الاقتصادية التي تنتجها، ومن ثم تيسير التحليل المتكامل لبيانات الانبعاثات والبيانات الاقتصادية، وهو أمر ضروري لوضع تدابير التخفيف ورصدها.

التوصية ٢

تعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في عملية إعداد جرود انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين جودة الإحصاءات المتعلقة بها باعتبارها جزءاً من الإحصاءات الرسمية. وإنشاء فريق عامل بالاشتراك مع هيئة الاتفاقية من أجل دراسة إحصاءات الانبعاثات وما يتصل بها من تصنيفات:

(أ) ينبغي تحسين توافر تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة وجودتها وتوقيتها عن طريق توفير إحصاءات رسمية عالية الجودة لأغراض العمليات

الحسابية. وينبغي تقييم الإحصاءات الأساسية للأنشطة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسين؛

(ب) وينبغي تعزيز دور الإحصاءات الرسمية والمكاتب الإحصائية الوطنية في إعداد جرود الانبعاثات؛

(ج) وبالنظر إلى الدور المهم للإحصاءات المتعلقة بالانبعاثات في السياسات العامة الوطنية، فإنها ينبغي أن تكون جزءا من العملية المنتظمة لإعداد ونشر الإحصاءات الرسمية على المستوى الوطني وفقا لترتيبات مؤسسية مناسبة، حتى وإن لم تكن المكاتب الإحصائية الوطنية هي الوكالة الرسمية المكلفة بتقديم التقارير إلى هيئة الاتفاقية، أو هي الهيئة المكلفة بالنشر على المستوى الوطني؛

(د) ويقترح أن تقوم اللجنة الإحصائية بإنشاء فريق عامل لبحث هذه المسائل، ولا سيما أفضل السبل لتطوير قاعدة معرفية للمكاتب الإحصائية الوطنية في هذا المجال، وخاصة في البلدان النامية. ولا بد من التعاون مع هيئة الاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بمواءمة التصنيفات.

جيم - وضع إحصاءات بشأن تدابير التخفيف والتكيف وآليات دعمها

٣٣ - يؤدي قيام البلدان برصد تدابير التخفيف واستخدام صناديق وآليات الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، وخصوصا رصد نقل التكنولوجيا، إلى نشوء مزيد من الطلب على الإحصاءات والتصنيفات وأطر التكامل التي يمكنها أيضا تقييم آثار تلك التدابير في المجتمع والاقتصاد والبيئة.

٣٤ - ويستلزم رصد استخدام البلدان للصناديق والآليات إنشاء نظم تسجيل وإبلاغ بشأن كل نشاط يستخدم هذه الأرصدة أو الآليات. ويتيح ذلك فرصة جيدة لتشكيل مجموعة من الإحصاءات المتتقة بدقة لتعطي صورة واضحة، من الناحية المادية والنقدية، للجهود التي تبذلها البلدان في مجال مكافحة تغير المناخ.

٣٥ - وتشكل نظم الاتجار بالانبعاثات إحدى أهم الأدوات الاقتصادية التي تنظر فيها الحكومات حاليا. ويتطلب منح التراخيص وتقييم فعالية تدابير التخفيف توافر تقديرات عالية الجودة بشأن انبعاثات غازات الدفيئة بحيث يمكن ربطها بالأنشطة الاقتصادية وفقا لتصنيف مناسب.

٣٦ - ويمكن أن يكون للمكاتب الإحصائية دور هام في فهم كيفية إسهام الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتجارة الدولية واستهلاك المنتجات والخدمات في انبعاثات غازات الدفيئة. ويتطلب ذلك تحليلاً متقدماً لأدوات موحدة من قبيل جداول المدخلات والمخرجات أو جداول إمدادات الطاقة واستخدامها، والتي يشكل توافرها شرطاً أساسياً لإجراء التحليل.

٣٧ - ومن الأهمية بمكان فهم مصادر غازات الدفيئة حسب القطاع والصناعة، حيث تمثل هذه المعلومات مدخلات أساسية في نظم الاتجار بالانبعاثات. وغالباً ما تكون المكاتب الإحصائية الوطنية مصدر المعلومات اللازمة لدعم النماذج.

٣٨ - وسيكون للاتجار بالانبعاثات تأثير في إحصاءات هامة من قبيل الحسابات القومية وغيرها من إحصاءات الاقتصاد الكلي من قبيل رصيد المدفوعات. ويراعي التنقيح الجاري لنظام الحسابات القومية نظم الاتجار بالانبعاثات، وإن أُنجز هذا العمل إلى حد كبير من دون أي نظم فعلية. وبالنظر إلى أن عدداً من هذه النظم يوجد قيد التنفيذ حالياً، فإنه ينبغي إعادة النظر في ما إذا كانت المعالجة المقترحة بحاجة إلى التوسيع.

٣٩ - وليس الاتجار بالانبعاثات سوى أحد الآليات التي تدعم استراتيجيات التخفيف. وثمة آليات أخرى عديدة تعكف البلدان على دراستها. علاوة على ذلك، يشكل التكيف مع تغير المناخ وسيلة هامة أخرى لمواجهته. ويمثل ذلك الاعتبار الأساسي للعديد من البلدان النامية بالنظر إلى قلة إسهامها في غازات الدفيئة على المستوى العالمي. ويعد نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة أداة مفيدة لرصد العلاقة بين سياسات تغير المناخ والاقتصاد وقياسها وتحليلها عن طريق توفير بيانات وجداول وحسابات متسقة ومتسلسلة زمنياً يمكن استخدامها لاستنتاج مؤشرات وبناء نماذج لتقييم الأدوات والأنظمة المتعلقة بالضرائب والأسعار والنقدية لأغراض وضع السياسات ذات الصلة بتغير المناخ.

٤٠ - وبالتالي، يوصى بالمضي قدماً على وجه الاستعجال فيما يتعلق بمواصلة تطوير وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بوصفه معياراً إحصائياً دولياً، مع مراعاة الاحتياجات للإحصاءات والتحليلات المتعلقة بتغير المناخ في عملية تنقيح دليل المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ بغرض وضع معيار إحصائي دولي. فهو إطار ينطوي على إمكانات كبيرة لزيادة قيمة العديد من مجالات التحليل البيئي - الاقتصادي ويشكل أفضل الطرق العملية للمضي قدماً. وينبغي تحديد المجالات ذات الأولوية العليا في تطوير وتطبيق النظام من منظور تغير المناخ. ولا تقع باقي جوانب النظام ضمن نطاق اختصاصات هذا الاستعراض.

- ٤١ - ولا يمكن تجميع الحسابات البيئية - الاقتصادية من دون توافر البيانات الأساسية. وينبغي تحديد الإحصاءات الأساسية اللازمة، وبخاصة في الميدان البيئي، ثم تعزيزها عند الاقتضاء. وثمة حاجة متزايدة لتطوير أدوات إحصائية بسيطة للبلدان التي تملك نظاما وموارد إحصائية أقل تطورا. وينبغي التبكير باتخاذ مبادرة تقوم على اتباع نهج تدريجي وإعداد جداول محاسبة معيارية مبسطة يكون بوسع العديد من البلدان تنفيذها.
- ٤٢ - وتتعلق التوصيات التالية بالتوصية ٢ وبالفقرات ٣٣ إلى ٤٠ أعلاه.

التوصية ٣

إعداد إحصاءات جديدة وتبادل أفضل الممارسات بشأن التحليل المتقدم للإحصاءات الموجودة من أجل دعم آليات وتدابير التخفيف.

التوصية ٤

التحقق من مراعاة الآثار المترتبة على نظم الاتجار بالانبعاثات وغيرها من آليات التخفيف في الإحصاءات الرئيسية للاقتصاد الكلي:

(أ) ينبغي تقييم الآثار المترتبة على نظم الاتجار بالانبعاثات وغيرها من آليات التخفيف في الحسابات القومية وسائر إحصاءات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وينبغي للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أن يستعرض الآثار المترتبة على النظم الحالية والمتوقعة للاتجار بالانبعاثات وغيرها من آليات التخفيف وما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال أي تعديلات على نظام الحسابات القومية أو إضافة مواد تفسيرية إليه. وينبغي تطبيق هذه التعديلات على باقي معايير الاقتصاد الكلي حسب الاقتضاء؛

(ب) وينبغي استعراض المعايير والتصنيفات الإحصائية المرتبطة بالصناديق والآليات (من قبيل تصنيف الإحصاءات المالية الحكومية).

التوصية ٥

مواصلة تطوير وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع التركيز على تطبيقاته لدعم التحليل المتعلق بتغير المناخ. وينبغي لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة أن تواصل تطوير وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة بوصفه معيارا إحصائيا دوليا. وينبغي تحديد المجالات التي تتطلب التطوير في هذا النظام لدعم التحليل المتعلق بتغير المناخ. وينبغي أن تحظى هذه المسألة بالأولوية في عمل لجنة

الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية التي ينبغي أيضا أن تشرف على استراتيجية التطوير والعمل اللاحق. وينبغي أن تراعي استراتيجية التطوير الاحتياجات القطرية في مجال التدريب، بما في ذلك وضع مجموعة من الجداول الموحدة والبسيطة التي يمكن للبلدان أن تختار إعدادها حسبما يناسب ظروفها.

دال - الممارسات الجيدة في مجال الإحصاءات الرسمية من أجل تقييم آثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه

٤٣ - سيستند قياس أثر انبعاثات غازات الدفيئة في المناخ والأثر المباشر لتغير المناخ في البيئة في معظم الحالات إلى مصادر من خارج النظام الإحصائي. وتشمل هذه المصادر معلومات الأرصاد الجوية والمعلومات المائية وبيانات مستقاة من الرصد والبحث العلميين. ولئن كان تحليل الأثر البيئي، في حد ذاته، لا يندرج عادة في إطار الإحصاءات الرسمية ويقع ضمن ميدان النمذجة، فإن الإحصاءات الرسمية يمكن أن تقدم إسهاما كبيرا في هذا العمل.

٤٤ - ولا تقتصر آثار تغير المناخ على التأثيرات البيئية المباشرة بالنظر إلى ما يترتب عليه من عواقب اجتماعية واقتصادية. كما ينبغي مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن العوامل البيئية، في تقييمات قابلية التأثر بتغير المناخ. وينبغي أن تكون الإحصاءات الرسمية مصدرا مهما للمعلومات المتعلقة بهذه العواقب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية.

٤٥ - وقد يتطلب دعم تقييم هذه الآثار والقدرة على التصدي لها إعداد مجموعات وقواعد بيانات جديدة، تبعا للشواغل والأولويات الرئيسية للبلدان في مجال السياسات العامة. وهناك أمثلة على العمل الجاري من قبيل إنشاء قاعدة بيانات إحصائية بشأن الكوارث الطبيعية في الهند تدرج بلا شك ضمن اختصاص هيئات الإحصاءات الرسمية والمكاتب الإحصائية الوطنية.

٤٦ - وفي مجال تحليل آثار تغير المناخ وقابلية التأثر به، يكمن أحد التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالإحصاءات في الحاجة إلى دمج أنواع مختلفة من المعلومات المستقاة من مصادر متنوعة. فالربط بين المعلومات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أمر أساسي في هذه الأنواع من التحليلات وبوسع المكاتب الإحصائية الوطنية، بل ينبغي لها أن تضطلع بدور في هذا العمل. ومن الضروري استغلال أدوات من قبيل التحليل المكاني واستخدام الإحصاءات الرسمية ذات المرجعية الجغرافية من أجل تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية وأوجه الضعف واختلافها من إقليم لآخر. وللمؤشرات أيضا دور مهم في تقييم الآثار وأوجه الضعف. ويتيح نظام الحسابات القومية (جداول المدخلات - النواتج) ونظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية، إذا ترسّخ استعمالهما، إمكانية تحليل الصلات القائمة بين البيئة والاقتصاد بشكل متسق.

٤٧ - ويشكل التكيف مجالاً يحتتمل أن يشهد تدخلاً ملحوظاً من حيث السياسات العامة. وسيتم رسم سياسات التكيف على نحو يهدف إلى مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ. وهذا هو المجال الذي تملك فيه المكاتب الإحصائية الوطنية بيانات كثيرة ذات أهمية. كما يمكن أن يكون للحسابات البيئية أهمية في الربط بين المسائل البيئية والاقتصادية. ومن شأن تبادل الأفكار أن يساعد المكاتب الإحصائية الوطنية في تحديد الإحصاءات التي يمكن أن تكون لها أهمية في بلدانها لدعم تحليل التكيف.

٤٨ - وأوصى مؤتمر أوصلو بضرورة بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتطوير الهياكل الأساسية للبيانات المكانية. وقد أدرجت المعلومات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والخرائطية في نظم المعلومات الجغرافية. ويضم نظام المعلومات الجغرافية مختلف أنواع المعلومات من خلال عرضها في شكل طبقات على أساس خصائصها الجغرافية. وهناك إمكانات كبيرة تكمن في استخدام نظام المعلومات الجغرافية لأغراض التحليل المكاني لآثار تغير المناخ وقابلية التأثر به وتحليل مختلف استراتيجيات التكيف. ومن هذا المنظور، تكنسي العديد من مجموعات البيانات المتوفرة لدى المكاتب الإحصائية الوطنية أهمية حاسمة. وتشمل هذه المجموعات، في جملة بيانات أخرى، تعدادات السكان والزراعة والاقتصاد، لكن البيانات المستقاة من هذه المصادر ستحتاج إلى الدعم باستخدام إطار مكاني. وفي حين ستتوافر هذه الأطر في العديد من البلدان، ستحتاج بلدان أخرى إلى إنشاء أطر مكانية وتصميم عملية تجهيز المجموعات الإحصائية اللازمة حتى يتسنى لها دعم هذه الأطر.

٤٩ - تتعلق التوصيات التالية بالتوصيات من ٣ إلى ٥ وبالفقرتين ٤٣ و ٤٤ أعلاه.

التوصية ٦

تبادل أفضل الممارسات بشأن التحليل الإحصائي لآثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه. ينبغي دعم تحليل آثار تغير المناخ وقابلية التأثر به، وكذلك تحليل استراتيجيات التكيف، وذلك من خلال تبادل ومناقشة الممارسات الجيدة عن طريق إنشاء قاعدة معارف بشأن النهج الجديدة من أجل جمع التجارب وتصنيفها وتبادلها. وبالتالي، يوصى بإنشاء منتدى إلكتروني لتعميم الممارسات الجيدة وتنظيم محفل دولي (اجتماعات أو حلقات عمل منتظمة لفريق خبراء) من أجل مناقشتها.

التوصية ٧

تحسين وتعزيز استخدام نظم المعلومات الجغرافية وغيرها من الهياكل الأساسية للبيانات المكانية لأغراض التحليل المكاني للإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ. ينبغي تحسين وتعزيز استخدام نظم المعلومات الجغرافية وغيرها من الهياكل الأساسية للبيانات المكانية لأغراض التحليل المكاني للإحصاءات الرسمية المتعلقة بتغير المناخ. وينبغي تنظيم حلقات عمل بشأن تطوير الأطر المكانية ونظم الترميز التي ينبغي وضعها لدعم هذه الأطر، وذلك من خلال الاستفادة مثلا من حلقات العمل التي تستند إلى التعدادات وتُعدى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوسيع استخدامها لأغراض تحليل تغير المناخ، أو إنشاء وحدة معنية باستخدام الأطر المكانية ونظم المعلومات الجغرافية من أجل تحليل تغير المناخ في الحلقات التدريبية عن الإحصاءات البيئية.

هاء - توصيات شاملة

٥٠ - فيما يلي توصيات شاملة.

التوصية ٨

وضع إطار للإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ. إذ يتعين وضع إطار لتحديد وتقييم الإحصاءات والفجوات الحالية في مجال تغير المناخ ولتنظيم إحصاءات تتعلق بتغير المناخ، وذلك استنادا إلى الإطار العلمي والسياسي الذي وضعه كل من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وهيئة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ومن شأن هذا الإطار أيضا أن يمكن البلدان من تحديد مجموعة من بنود البيانات والجداول أو المؤشرات الإحصائية لأغراض التجميع وفقا لأولوياتها وظروفها الوطنية.

التوصية ٩

تشجيع استخدام المؤشرات على المستوى الوطني وتوفير الخبرة الإحصائية لأغراض وضع المؤشرات:

(أ) تمثل عملية وضع وتجميع مجموعة أساسية من المؤشرات السلمية المتعلقة بتغير المناخ، مع التركيز على الضغوط المرتبطة به وآثاره وقابلية التأثر به والتكيف معه والتخفيف منه، وسيلة مجدية لتبليغ الرسائل الأساسية إلى صانعي

السياسات والقرارات وإلى عامة الجمهور، وهي أيضا وسيلة جيدة لبدء العمل الإحصائي في المجالات الوطنية ذات الأولوية. وقد بدأ هذا العمل فعلا في العديد من البلدان، وفي كثير من الأحيان كجزء من مجموعة أوسع من مؤشرات التنمية المستدامة. وينطوي وضع المؤشرات على أكبر قدر من القيمة المضافة على المستوى الوطني؛

(ب) ومع ذلك، يُتوقع من المجتمع الإحصائي الدولي أن يقدم خبرة إحصائية لدى اختيار المؤشرات المتعلقة بتغير المناخ على المستوى الدولي.

التوصية ١٠

الدعوة إلى استخدام الإحصاءات الرسمية في مجال السياسات المتعلقة بتغير المناخ. وتتطلب أعمال الدعوة أيضا توافر المعارف الأساسية ومختلف الاستجابات السياسية قيد النظر. وينبغي إعداد مواد تدريبية تفسر أساسيات السياسات المتعلقة بتغير المناخ مع التركيز على استخدام الإحصائيات الرسمية من أجل دعم المكاتب الإحصائية الوطنية في المجالات التي تضطلع فيها بأنشطة الدعوة.

التوصية ١١

دعم تقدير آثار تغير المناخ وتدابير التخفيف منه والتكيف معه على الاقتصاد الكلي. إذ سيكون لظاهرة تغير المناخ وسياسات التخفيف منها والتكيف معها تأثيرات على مستوى الاقتصاد الكلي. وفي حين لا شأن للإحصائيين الرسميين بتقدير هذه التأثيرات، تقع عليهم مسؤولية توفير البيانات لدعم النماذج التي تستخدم في هذه التقديرات. وقد يتطلب ذلك جمع بيانات إضافية. وهذا هو مجال خبرة المكاتب الإحصائية الوطنية، رغم التسليم بإمكانية الحاجة إلى تمويل إضافي.

واو - الإحصاءات الرسمية وتقارير التقييم التي يعدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

٥١ - كما ورد أعلاه، تتمثل القوى المحركة الأساسية للضغوط التي تؤثر في مناخنا في النمو السكاني ونمو الاقتصادات وما يرتبط بذلك من أنشطة الإنتاج والاستهلاك. وتعتبر الإحصاءات المتعلقة بهذه الأنشطة أساسية لوضع ونمذجة سيناريوهات تغير المناخ. وتشكل هذه الإحصاءات في العادة جزءا من الإحصاءات الرسمية الوطنية والدولية. وقد أصبحت الإحصاءات المتعلقة باستخدام الطاقة، حسب نوع الطاقة، متاحة بصورة متزايدة، حيث

تساعد في وضع تقديرات كثافة استهلاك الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة وكثافة انبعاثات الكربون، التي تشكل أيضا مدخلات أساسية في نمذجة السيناريوهات، كجزء من الإحصاءات الرسمية. وينبغي أن يكون هناك حوار وتعاون بين الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والإحصائيين الرسميين من أجل كفاءة استخدام العمل الإحصائي الرسمي أفضل استخدام. كما أن زيادة إدماج الإحصاءات الرسمية في عمل الفريق سيسهم في تحسين الإحصاءات اللازمة لوضع السيناريوهات ونمذجتها.

التوصية ١٢

بدء حوار مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن استخدام الإحصاءات الرسمية لأغراض وضع ونمذجة السيناريوهات في التقييمات المقبلة لتغير المناخ.

سادسا - التنسيق والإدارة

٥٢ - لا بد من توافر الإدارة السليمة من أجل تنفيذ وإنجاز جميع هذه المهام المبينة في الفرع خامسا أعلاه، بما في ذلك التعاون مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وهيئة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ونقل المعرفة إلى البلدان. إذ تحتاج هذه العملية إلى قيادة عالمية على مستوى اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، وينبغي أن تديرها هيئة مكونة من كبار الإحصائيين في البلدان. وقد أتاحت لجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية هيكلًا لإدارة العمل المتعلق بوضع إحصاءات رسمية في مجال تغير المناخ. وتضم هذه الهيئة كبار الخبراء في مجال الإحصاءات والحاسبة البيئية، حيث أنشأتها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع نظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية ليكون بمثابة معيار دولي. وسيكون من المنطقي توسيع ولاية هذه اللجنة لتشمل الإحصاءات البيئية (بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ)، بدلا من إنشاء لجنة جديدة ستنتطوي على تداخل كبير في الاختصاصات. وبذلك، يُعترف بتوسيع عمل اللجنة بحيث يتجاوز وضع وتنفيذ نظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية باعتباره معيارا دوليا، وإن كان الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا النظام في تحليل تغير المناخ سيقضي إبقاء هذا العمل في مصاف الأولويات إلى جانب الأعمال الأخرى المرتبطة بالإحصاءات الرسمية وتغير المناخ.

التوصية ١٣

توسيع ولاية وعضوية لجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل توفير الرقابة على الأنشطة الإحصائية الدولية المتعلقة بتغير المناخ. ويوصى بتعديل وتوسيع نطاق اسم لجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية وولايتها واختصاصاتها وعضويتها ومكتبها، وتكليف اللجنة بإدارة المهام الإحصائية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك التعاون مع هيئة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وأصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي أن تتمثل إحدى أولى المهام المناطة باللجنة في القيام، بالتشاور مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بوضع استراتيجية لتنفيذ التوصيات المتفق عليها، تتضمن نواتج متفق عليها وجداول زمنية ومسؤوليات محددة.

سابعاً - موجز التوصيات

٥٣ - فيما يلي موجز للتوصيات الواردة في الفرعين خامساً وسادساً:

- (أ) كفالة المراعاة الواجبة لمسائل تغير المناخ في وضع المعايير والتصنيفات الإحصائية الدولية ذات الصلة، مع التركيز بوجه خاصة على تصنيفات استغلال الأراضي وإحصاءات الطاقة واستخدام الطاقة (التوصية ١)؛
- (ب) تعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال إعداد جرود انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين جودة إحصاءات انبعاثات غازات الدفيئة باعتبارها جزءاً من الإحصاءات الرسمية. وتشكيل فريق عامل بالاشتراك مع هيئة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لدراسة إحصاءات الانبعاثات والتصنيفات المتعلقة بها (التوصية ٢)؛
- (ج) وضع إحصاءات جديدة وتبادل أفضل الممارسات بشأن التحليل المتقدم للإحصاءات المتاحة حالياً لدعم آليات وتدابير التخفيف (التوصية ٣)؛
- (د) كفالة مراعاة الآثار المترتبة على نظم الاتجار بالانبعاثات وغيرها من آليات التخفيف لدى وضع الإحصاءات الرئيسية للاقتصاد الكلي (التوصية ٤)؛
- (هـ) مواصلة تطوير وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع التركيز على تطبيقاته لدعم التحليل المتعلق بتغير المناخ (التوصية ٥)؛
- (و) تبادل أفضل الممارسات في مجال التحليل الإحصائي لآثار تغير المناخ وقابلة التأثير به والتكيف معه (التوصية ٦)؛

- (ز) تحسين وتعزيز استخدام نظم المعلومات الجغرافية وغيرها من الهياكل الأساسية للبيانات المكانية لأغراض تحليل المكاني للإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ (التوصية ٧)؛
- (ح) وضع إطار للإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ (التوصية ٨)؛
- (ط) تشجيع استخدام مؤشرات على المستوى الوطني وتوفير الخبرة الإحصائية للأغراض وضع المؤشرات (التوصية ٩)؛
- (ي) الدعوة إلى استخدام الإحصاءات الرسمية في مجال السياسات المتعلقة بتغير المناخ (التوصية ١٠)؛
- (ك) دعم تقدير الآثار المترتبة في الاقتصاد الكلي على تغير المناخ وتدابير التخفيف منه والتكيف معه (التوصية ١١)؛
- (ل) بدء حوار مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن استخدام الإحصاءات الرسمية لأغراض وضع ونمذجة السيناريوهات في التقييمات المقبلة لتغير المناخ (التوصية ١٢)؛
- (م) توسيع ولاية وعضوية لجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية لتوفير الرقابة على الأنشطة الإحصائية الدولية ذات الصلة بتغير المناخ (التوصية ١٣).
- ٥٤ - وسيطلب الاضطلاع بكافة الأعمال المقترحة بذل مجهود كبير، على المستويين الوطني والدولي، وإن وجب الاعتراف ببدء العمل فعلا في بعض من الإجراءات المقترحة. وهناك حاجة إلى تنظيم العمل حسب الأولويات. ويقدم الاستعراض اقتراحا بشأن ترتيب الأولويات لتنظر فيه اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

ثامنا - التوقيت والأولويات

٥٥ - تتسم قائمة التوصيات والإجراءات أعلاه بأنها طويلة للغاية. وليس كل ما هو مقترح قابل للتحقيق في الأجل القصير. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى تحديد الأولويات والتركيز على أكثر المسائل أهمية. ونقترح الأولويات التالية لتكون بمثابة نقطة انطلاق للمناقشات، مع التسليم بأن الاضطلاع بجميع الأعمال المقترحة سيتطلب بذل مجهود كبير على المستويين الوطني والدولي، وخاصة من جانب شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ولجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية. وستحتاج البلدان إلى الاستعداد للإسهام في هذا العمل. وعلى إثر مناقشة اللجنة الإحصائية لمسألتي التوقيت والأولويات، يلزم وضع استراتيجية تنفيذ على النحو المشار إليه في التوصية ١٣.

٥٦ - وكنقطة انطلاق، يُقترح التصنيف التالي للأعمال. وليس هناك ترتيب ضمني داخل كل مجموعة. وتتضمن الإجراءات القصيرة الأجل مزيجا من أهم الإجراءات التي ينبغي الشروع في تنفيذها وتلك التي يمكن بلوغ نتائجها بسهولة معقولة. وثمة تركيز على جرد انبعاثات غازات الدفيئة، حيثما يعتبر أن الإحصاءات الرسمية يمكن أن تضيف قيمة كبيرة. ومما له أهمية أيضا الحاجة إلى تحسين استخدام الإحصاءات الرسمية لدعم تحليل آثار تغير المناخ.

(أ) الأجل القصير (تدخل فوري):

١' تعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال إعداد جرد غازات الدفيئة وتحسين جودة إحصاءات انبعاثات غازات الدفيئة كجزء من الإحصاءات الرسمية؛ وإنشاء فريق عامل بالاشتراك مع هيئة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من أجل دراسة إحصاءات الانبعاثات وما يتصل بها من تصنيفات (انظر التوصية ٢)؛

٢' وضع استراتيجية لإحصاءات استغلال الأراضي/الغطاء الأرضي (انظر التوصيات ١ و ٢ و ٧)؛

٣' بدء حوار مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من أجل تحسين استخدام الإحصاءات الرسمية لأغراض وضع ونمذجة السيناريوهات (انظر التوصية ١٢)؛

٤' دعم تحليل آثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه عن طريق تبادل الممارسات الجيدة ومناقشتها (انظر التوصية ٦)؛

٥' استعراض الآثار المترتبة على نظم الاتجار بالانبعاثات في الحسابات القومية (انظر التوصيتين ١ و ٤)؛

٦' مواصلة تطوير وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة باعتباره معيارا دوليا (انظر التوصية ٥)؛

٧' وضع إطار لتنظيم الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ (انظر التوصية ٨)؛

(ب) الأجل المتوسط (البدء في أقرب وقت ممكن):

- ١' استعراض الإحصاءات القطاعية لتقييم ما إذا كانت معاييرنا الإحصائية تتطلب التحديث لتعكس أهمية تحليل البيئة وتغير المناخ (انظر التوصية ١)؛
- ٢' إعداد الإحصاءات اللازمة لكي يستخدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عملية وضع السيناريوهات أثناء جولاته التقييمية الخامسة (انظر التوصية ١٢)؛
- ٣' استعراض تصنيفات الإحصاءات المالية الحكومية لكفالة دعمها لتحليلات تغير المناخ (انظر التوصيتين ١ و ٤)؛
- ٤' دعم رصد نظم الاتجار بالانبعاثات وغيرها من تدابير التخفيف عن طريق التحليل المتقدم للأدوات المتاحة وإعداد إحصاءات جديدة (انظر التوصية ٣)؛
- ٥' وضع مجموعة من بنود البيانات والجداول (انظر التوصيتين ٥ و ٨)؛
- ٦' تحسين المؤشرات على المستوى الوطني لتبليغ الرسائل (انظر التوصية ٩)؛
- ٧' تحسين وتعزيز استخدام نظم المعلومات الجغرافية والهياكل الأساسية للبيانات المكانية لأغراض التحليل المكاني (انظر التوصية ٧)؛
- ٨' تحديد البيانات الكفيلة بتحقيق الدعم الأفضل لنمذجة تغير المناخ (انظر التوصيتين ١١ و ١٢)؛
- (ج) الأجل الطويل: تنفيذ استراتيجية لإدخال معايير منقحة (انظر التوصيتين ١ و ٤).

٥٧ - سيكون هذا العمل محدود الفائدة إذا لم يتوافر تعاون حقيقي مع مستعملي إحصاءات تغير المناخ. وهناك مستعملون دوليون ووطنيون. وتحتاج لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى أخذ زمام المبادرة بشأن التعاون مع الوكالات الدولية والإقليمية. وقد يكون من المجدي تشكيل لجنة استشارية لهذه الأغراض. أما على المستوى الوطني، فتقع المسؤولية الرئيسية على عاتق المكاتب الإحصائية الوطنية.

٥٨ - وكذلك في العديد من البلدان، هناك حاجة إلى التدريب وبناء القدرات: فبدون ذلك لن يتحقق الكثير. وينبغي العمل ضمن أولويات الأجل القصير على تحديد الاحتياجات في مجال التدريب ووضع استراتيجية للتنفيذ. وينبغي أن يوضع توفير خدمات التدريب وبناء القدرات بصورة فعلية في إطار استراتيجية متوسطة الأجل.

تاسعا - نقاط للمناقشة

٥٩ - قد تود اللجنة إبداء آرائها بشأن ما يلي:

- (أ) الهدف المتوخى من العمل المقبل في مجال إحصاءات تغير المناخ حسبما هو مبين في الفرع ثانياً؛
- (ب) التوصيات والإجراءات المقترحة في الفرع خامساً؛
- (ج) ترتيبات الإدارة المقترحة في الفرع سادساً؛
- (د) التوقيت والأولويات المقترحة في الفرع ثامناً.